

## الاقتصادية

الأسبوع القادم يعرض على لجنة المالية

# تحويرات بالجملة في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تونس - الصبا

يعتبر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص من القوانين التي ينتظر المطلعون على الشأن الاقتصادي التعجيل بالصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب، كونه يضع الإطار القانوني العام لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويضبط المبادئ الأساسية لإبرامها وتحديد نظام تنفيذها وطرق مراقبتها ونهائيتها وإلى تحديد النظام القانوني للممتلكات المتعلقة بها.

تأجل النظر فيه وتتمثل هذه العقبات أساساً في عدم تقديم حكومة الصيد لهذا القانون بصفة رسمية إلى المجلس، وهو ما طالب به الرجوي. حيث أكد على ضرورة أن تقدم الحكومة هذا القانون مجدداً إلى مجلس النواب موضحاً أن هذا الإجراء ضروري رغم وجود القانون بين أروقة المجلس التأسيسي ما جعل تمريره إلى مجلس النواب يتم بصفة آلية.

كما أفادنا رئيس لجنة المالية بمجلس نواب الشعب أن وجود عديد القوانين والإتفاقيات المستجلدة المعروضة أمام لجنته حتم تأجيل النظر في قانون الشراكة، كاشفاً أنه من المنتظر أن تتنطلق اللجنة في دراسته خلال الأسبوع القادم وذلك بما يحمله القانون من توجهات مختلفة تتطلب دراستها وتناولها بطريقة مستفيدة ودقيقة وفي حضور كل النواب، وذلك بالنظر إلى حساسية هذا القانون الذي صدرت في حقه عديد المؤاذنات.

وفي هذا الخصوص شدد الرجوي على أن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستدخل عليه عديد التعديلات التي من شأنها خدمة المصلحة العامة وتضمن حق الدولة قبل الشريك الخاص.

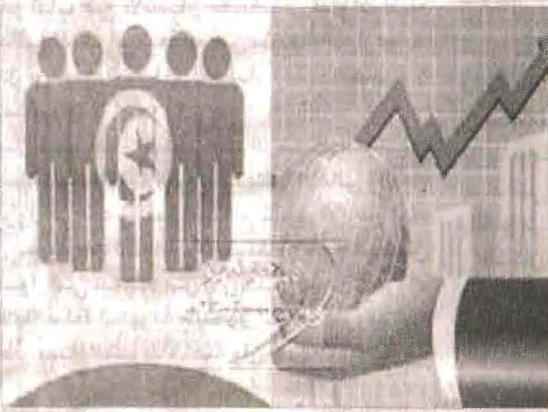
كما كشف عن رفع عديد الأطراف في إتجاه تسريع

وهو ما جعل رجال الأعمال في تونس والخارج ينتظرون المصادقة على هذا القانون الذي يقع منذ 4 سنوات بين أروقة المجلس التأسيسي ثم مجلس نواب الشعب.

فذلك الشأن بالنسبة للحكومة التي تعول بدورها على تمرير هذا القانون بهدف دعم القطاع الخاص لجهودها الرامية إلى بعث مشاريع تنموية كبيرة في مختلف الجهات لا سيما الجهات المحرومـة.

في المقابل أكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسـي في حوار له مع صحفـة "العربي الجديد" أنه لا مجال للشراكة بين القطاع العام والخاص في تونس ولا مجال للمزيد من بيع مؤسساتـنا الحكومية للقطاع الخاص، موضحاً أن الإتحاد لن يفتح القطاع الخاص فرصـة لكسب لامـيزـاتـ على حسابـ الأـجـراءـ مؤكـداـ أنـ هـذـاـ القـانـونـ سـيـخـولـ لـدـوـلـةـ الرـضـوخـ لـشـرـوـطـ القـطـاعـ الخـاصـ المـجـفـةـ لـاسـتـثـمـارـ موـالـهـمـ فـيـ تـونـسـ إـضـعـافـ الدـوـلـةـ وإنـهـاـكـ مـؤـسـسـاتـهاـ.

وعن تأجيل المصادقة على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص كشف رئيس لجنة التخطيط والمالية مجلس نواب الشعب المنجي الرحوي لـ"الصـبـاحـ" وجود نقـباتـ شـكـلـيـةـ جـلـتـ الـهـيـةـ،ـ وـرـغـمـ صـبـغـةـ الإـسـتـعـجـالـيـةـ،ـ



الصادقة على هذا القانون برمتـهـ،ـ وـهـوـ مـاـ يـعـتـبـرـ مـسـتـحـيلاـ حـسـبـ رـئـيـسـ لـجـنـةـ التـخـطـيـطـ وـالـمـالـيـةـ،ـ مـيـنـاـنـ قـانـونـ يـتـطـلـبـ عـدـدـ مـرـاجـعـاتـ وـتـنـتـظـرـهـ تـعـديـلـاتـ بـالـجـمـلـةـ قـبـلـ المصـادـقـةـ عـلـىـهـ.

ويهـمـ قـانـونـ الشـراـكـةـ بـيـنـ قـطـاعـيـنـ الـعـامـ وـالـخـاصـ بـضـيـبـ النـظـمـ الـقـانـونـيـةـ الـتـيـ يـكـلـ بـمـقـضـيـاـهـ هـيـكـلـ عـمـوـمـيـ شـخـصـاـ خـاصـاـ يـسـمـيـ الشـرـيكـ الخـاصـ مـدـدـ مـحـدـدـ بـمـهـمـةـ شـامـلـةـ تـعـلـقـ كـلـيـاـ وـجـزـئـاـ بـتـعـوـيـلـ وـتـصـمـيمـ وـانـجـازـ أوـ تـغـيـرـ صـيـانـةـ وـإـسـتـغـالـ أوـ تـشـغـيلـ مـنـشـآـتـ أوـ تـجهـيـزـاتـ أوـ بـنـيـةـ تـحـتـيـةـ أوـ أـصـوـلـ لـمـادـيـةـ ضـرـورـيـةـ لـتـامـيـنـ حـاجـيـاتـ الشـخـصـ العـمـومـيـ وـذـكـرـ بـمـقـابـلـ يـدـفـعـ لـهـ مـنـ قـبـلـ الشـخـصـ العـمـومـيـ طـيـلـةـ مـدـدـ الـعـقدـ وـطـبـقاـ لـشـرـوـطـ الـمـيـةـ بـهـ.

الصـبـاحـ